



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

موقع المجلة:

دور صناديق الثروة السيادية في تخفيف حدة الصدمات البترولية: صندوق ضبط الإيرادات الجزائري نموذجا The Role of the Sovereign Wealth Funds in mitigating oil shocks Algeria's Revenue Adjust Fund as Model - Analytical study for the period (2000-2017) -

بن خيرة الطاهر،^{1*} t.benkheira@lagh-univ.dz،

بن ثابت علال،² Benthabet Allal، All_benth@yahoo.fr

¹ مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة عمار تليجي الاغواط(الجزائر)

² مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة عمار تليجي الاغواط(الجزائر)

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/07/07

تاريخ الإرسال: 2020/02/16

الكلمات المفتاحية

ملخص

تهدف هذه لدراسة إلى تحديد أثر تقلبات أسعار البترول على توجهات السياسة المالية في الجزائر، النفقات العمومية خاصة، ومحاولة إبراز دور صندوق ضبط الإيرادات في خلق التوازن المالي، من خلال سرد واستقراء الوقائع والإحصائيات واعتماد المنهج الوصفي التحليلي للبيانات السنوية من 2000 إلى 2017. وتم التوصل إلى نتيجة مفادها أن السياسة المالية في الجزائر تتأثر بالصدمات البترولية في الأجلين المتوسط والبعيد المدى، وتبقى دون أثر واضح كبير في المدى القصير لوجود صندوق ضبط الإيرادات الذي يعمل على التخفيف من حدتها، ويمكن القول أن صندوق ضبط الإيرادات يعتبر أداة لامتنعاص وتخفيف الصدمات البترولية في المدى القصير، وأن تحقيق نجاعة السياسة المالية يكمن في تنويع الإيرادات وترشيد النفقات على اساس نظرة استشرافية متعددة الجوانب.

تصنيف JEL: G23؛ E32؛ H30

Abstract

This study aims to determine the impact of oil price fluctuations on the trends of financial policy in Algeria, public expenditures in particular, and attempt to highlight the role of the revenue control fund in creating financial balance, by listing and extrapolating facts and statistics and adopting a descriptive analytical approach to annual data from 2000 to 2017. A conclusion was reached that the fiscal policy in Algeria is affected by oil shocks in the medium and long term, and remains without significant impact in the short term due to the existence of the revenue control fund that works to reduce its severity, and it can be said that the revenue control fund is a tool to absorb and mitigate oil shocks In the short term, achieving financial policy effectiveness lies in diversifying revenues and rationalizing expenditures based on a multi-faceted outlook.

Keywords

Revenue Adjust Fund;
Oil Shocks;
Financial Policy.

JEL Classification Codes : G23 ; E32 ; H30

*البريد الالكتروني للباحث المرسل ل: t.benkheira@lagh-univ.dz

1. مقدمة:

بعد الاختناق المالي الذي وصلت إليه الجزائر في التسعينات القرن الماضي أصبح من الضروري تبني سياسة اقتصادية و مالية تهدف إلى ترشيد النفقات العامة و البحث عن مصادر تمويل جديدة و إعادة بعث المصادر التقليدية من خلال التنويع الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة و تنوع مصادر الدخل الوطني و الميزانية العامة، التي تستعمل كأداة لتوجيه و خدمة الاقتصاد الوطني ، غير أنه و منذ بداية سنة 2000 ومع ارتفاع أسعار المحروقات و تدفق الإيرادات النفطية أتيحت للجزائر إقامة العديد من المشروعات الاقتصادية، فسرعت في تطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية تهدف إلى التخفيف من التبعية النفطية، و تجلى ذلك في عدة برامج اقتصادية، فاستخدمت الجزائر الوفورات المالية لصندوق ضبط الموارد لتمويل عديد المخططات و المشروعات التنموية، و أوجه الإنفاق عموما والاستثماري خصوصا، وكانت بهذا الاتجاه قد انتهجت سياسة مالية توسعية تجلت في الحجم الكبير للمخصصات المالية الموجهة للإنفاق العام في ظل وفرة المداخل الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط، و مع بروز الأزمة المالية العالمية 2008، ثم تبعها الأزمة النفطية 2013نتيجة لتقلص الطلب العالمي أصبح من الضروري مراجعة كل من سياسة الموازنة خصوصا بإتباع جملة من الإجراءات و الإصلاحات لعصرنتها، و السياسة المالية عموما بتعديل قانون النقد و القرض واعتماد التمويل الغير التقليدي؛ و بدأ ظهور بوادر الإصلاحات المالية العميقة لمختلف سياسات تمويل الاقتصاد الوطني، و العمل على إيجاد الوسائل و الأدوات النقدية و المالية الكفيلة للخروج بالاقتصاد من التبعية لقطاع المحروقات، و التي أصبحت معضلة متعددة الجوانب تظهر في كل هزة نفطية وتداعياتها على التوازنات المالية للدولة.

من خلال ما سبق نذكره يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما دور صندوق ضبط الإيرادات الجزائري في تخفيف آثار الصدمات البترولية على الاقتصاد الجزائري؟

وتفرع هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تعتبر تقلبات أسعار النفط المحدد الوحيد للإنفاق العام والسياسة المالية في الجزائر؟

- ما مدى قدرة صندوق ضبط الإيرادات على إبقاء سياسة الإنفاق في الجزائر متوازنة؟

وللإجابة على هذه التساؤلات المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- تعتبر تقلبات أسعار النفط مؤشر لرسم سياسة الإنفاق العمومي، ومحدد لتغير السياسة المالية في الجزائر .

- يرتبط بناوعاٍ عداد سياسة مالية وسياسة إنفاق عمومية رشيدة في الجزائر بحجم الوفرة المالية لصندوق ضبط الموارد.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التغير الحاصل في تقلبات السوق النفطي على الإنفاق الحكومي ودور صندوق ضبط الإيرادات في تخفيف صدمات أسعار البترول في الجزائر خلال فترة الدراسة، وذلك تحت الحدود المكانية المتمثلة في دولة الجزائر والحدود الزمنية المتمثلة في الفترة (2000-2017)، وهذا بالاعتماد على المنهج الانتقائي لعرض الإطار النظري للدراسة، والمنهج التحليلي الوصفي للوقوف عند واقع المتغيرات خلال فترة الدراسة.

II. الإطار النظري والدراسات السابقة:

II- 1. الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت تحديد العلاقة بين السياسة المالية عموما سياسة

الإنفاق الحكومي خصوصا وتقلبات أسعار النفط مع ربطها بالصناديق السيادية، نذكر منها

1. دراسة "Shin Ying Wu, Jenn Hong Tang and EricS.Lin" (2010) بعنوان "The impact of "

government expenditure on economic growth: How sensitive to the level of

development ?، كان الهدف من هذه الدراسة هو تحديد العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي وهذا باستخدام نماذج بانل، واستعمال معطيات 182 دولة خلال الفترة (1950-2004)، أظهرت النتائج القياسية أن السببية بين المتغيرين ذات اتجاهين بالتالي تؤيد هذه الدراسة كل من قانون فاجنر والنظرية الكنزوية.

2. موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015، وتوصلت إلى نتيجة مهمة مفادها أن التنمية الاقتصادية عموما والتنمية الاقتصادية في الجزائر خصوصا ترتبط ارتباطا وثيقا بتقلبات السوق النفطي.

3. هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1996-1997، وذلك من خلال تتبع التطور التاريخي للسوق النفطي وبيان تأثيره على التحولات العميقة في هيكل الاقتصاد الوطني.

تأتي دراستنا هذه في سياق الدراسات السابقة، حيث تتشابه معها من خلال دراسة تأثير تقلبات أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية؛ التنمية والنمو، والسياسة المالية عموما والانفاق العام خصوصا، وتختلف عنها في دراسة تأثير تقلبات أسعار البترول على الانفاق العام بوجود صندوق ضبط الإيرادات الذي يشكل حائط صد للصدمات البترولية؛ مهمته تخفيف الصدمات وسد العجز الموازي وتقليص المديونية.

II- 2. الإطار النظري:

1. تداعيات الأزمات السعريّة وتطورات أسعار النفط الخام

عرفت فترة ما قبل 2000 تذبذبات في أسعار النفط صعودا ونزولا، بداية من أزمة 1986، والتي عرفت انخفاضا شديدا في أسعار البترول أثر تأثيرا كبيرا على الاقتصادات النفطية على مستوى انخفاض إيراداتها وتراجع معدل النمو فيها، ثم انتعاش أسعار البترول بعد غزو العراق للكويت في بداية التسعينيات ليتواصل في بداية الفينيات هذا القرن.

أ. تطورات أسعار النفط ما بين 2000-2013:

شهدت أسعار النفط انتعاشا نتيجة العديد من العوامل والأحداث التي ساهمت في التأثير على مستويات الأسعار أهمها أحداث 11 سبتمبر 2001، والعدوان الأمريكي على العراق سنة 2003، وأزمة الرهن العقاري في الـ 2007 التي تطورت إلى أزمة مالية عالمية سنة 2008 والجدول التالي يوضح أسعار النفط الخام الاسمية للفترة 2000-2013.

الجدول رقم (1): أسعار النفط الخام الاسمية للفترة 2000-2013 (دولار/البرميل)

السنة	السعر	السنة	السعر	السنة	السعر
2000	27,60	2005	50,64	2010	77,45
2001	23,12	2006	61,08	2011	107,46
2002	24,36	2007	69,08	2012	109,45
2003	28,10	2008	94,55	2013	105,87
2004	36,05	2009	61,06		

المصدر: opec Annual stastical bulletin 2013

في مارس 2000 ووضعت منظمة الأوبك بما يعرف بألية ضبط الأسعار التي بمقتضاها يتم تحريك الإنتاج بالزيادة أو بالنقصان، مما يحافظ على أسعار النفط بين حد أدنى وحد أعلى (22 و28 دولار للبرميل من سلة الأوبك) وقد ارتفع السعر في ظل تلك الآلية إلى نحو 25 دولار للبرميل في المتوسط خلال الفترة 2000-2003. (علي، 2008، ص30)

بدأت تتخفص الأسعار نهاية 2001، مما أدى إلى انخفاض عائدات الأوبك البترولية، حيث سجلت حوالي 212,2 بليون دولار بانخفاض قدره 18,5% عن عام 2000 بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001، ومع بداية عام 2004 تواصل ارتفاع الأسعار حيث وصل سعر البرميل الواحد 43 دولار للبرميل في بورصة نيويورك و هو أعلى مستوى يصله منذ 21 عاما (الموسوي، 2005، ص17)، و في عام 2005 بلغ سعر البرميل 50,64 دولارا ثم 61,08 دولار سنة 2006. وبداية من سنة 2007 ارتفعت أسعار البترول ارتفاعا كبيرا، إذ تجاوز حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007، كما وصلت إمدادات دول الأوبك إلى 86 مليون برميل يوميا (تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوبك، 2007)، ووصل السعر سنة 2008 إلى 92,7 دولار للبرميل لينخفض إلى 61 دولار للبرميل سنة 2009، بسبب تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال و المؤسسات المصرفية (تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوبك، 2008)، وتراجعت أسعار البترول بنسبة تقدر ب 35,4% مقارنة بعام 2008 (تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوبك، 2009)، واصلت أسعار النفط الارتفاع حيث قدرت سنة 2011 ب 107,46 دولار للبرميل وسنة 2012 ب 109,45 دولار و 105,87 دولار سنة 2013 .

ب. تداعيات الأزمة العالمية 2008:

تمثلت تداعيات الأزمة المالية العالمية في بروز مؤشرات خطرة على الاقتصاد العالمي يمكن تلخيصها في (مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة)، إفلاس كثير من البنوك و المؤسسات العقارية و شركات التأمين، وتدهور نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثره بالقطاع المصرفي والمالي وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات، ترتب عنها اضطرابا وخلا في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية ل 8 مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار خلال العام، كما شهدت نسبة الديون العقارية ارتفاعا بنحو 6,6 تريليون دولار، وبلغت ديون الشركات 18,4 تريليون دولار و بذلك فان المجموع الكلي للديون يعادل 39 تريليون دولار أي ما يعادل 3 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي كما بلغت نسبة البطالة 5%، ومعدل التضخم 4 %، و تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من 1,4% سنة 2008 إلى حدود 0,3% سنة 2009 ، و هبوط أسعار النفط بدول الأوبك إلى ما دون 55 دولار للبرميل.

ت. أسباب انهيار أسعار النفط "2014_2017":

خلال الفترة ما بين 2014-2017، تهاوت أسعار النفط من 105.87 دولار للبرميل سنة 2013، إلى 98.21 دولارا للبرميل سنة 2014، ليصل إلى مستوى 52.23 دولار للبرميل سنة 2017، بفعل عوامل أثرت بشكل جذري على أسواق النفط العالمية، وهي (سياسة واقتصاد، 2017) :

- تصدير الولايات المتحدة للبترول: بين عامي 2012 و 2015، زادت الولايات المتحدة إنتاجها النفطي من عشرة ملايين إلى 14 مليون برميل يوميا، هذه الكمية الإضافية الكبيرة من النفط المتاحة في السوق العالمية تعادل إنتاج نيجيريا وأنغولا وليبيا مجتمعة من النفط والتي تعد من أكبر المنتجين في أفريقيا.
- زيادة إنتاج العراق من النفط الخام من 3.3 إلى 4.3 مليون برميل يوميا، وعودة إيران إلى تصدير النفط.

- إنتاج النفط البرازيلي والتخوفات من الاقتصاد الصيني: ارتفع إنتاج البرازيل من النفط بين عامي 2013 و2015، من 2.6 إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً، وبحسب إحصاءات الأوبك، فقد تم حفر 72 بئراً جديداً للبتترول في البرازيل خلال سنة 2015، إضافة إلى ارتفاع الاستهلاك الصيني للبتترول من سبعة ملايين إلى 11 مليون برميل يومياً، فأى أزمة للاقتصاد الصيني تفرز نتائج وخيمة على استقرار السوق البترولي.
- فشل منظمة الأوبك في كبح جماح الإنتاج والتحكم في أسعار البترول، بالرغم من اتفاق أعضائها على إنتاج مشترك يقدر بـ 32.3 مليون برميل يومياً، الذي يمثل ثلث الإنتاج العالمي المقدر بـ 97 مليون برميل يومياً.

2. أثر تقلبات السوق النفطي على السياسة المالية وسياسة الإنفاق الحكومي:

الإنفاق الحكومي هو أحد مكونات الطلب الكلي، وأداة فعالة من أدوات السياسة المالية للتأثير على النشاط الاقتصادي، وهو في المقابل مقيد بالمقدرة المالية للدولة و المرونة التي تتمتع بها سلطة التحصيل و تحمل العبء الضريبي، وتعتبر الجباية العادية المورد التقليدي الدائم والرئيسي الممول للإنفاق، لذا سنتطرق للإيرادات العامة في الجزائر و التركيز على مساهمة كل مورد في إجمالي الإنفاق بغية إبراز دور الجباية البترولية وكذا الوقوف عند الإجراءات المعتمدة من طرف الدولة لمواجهة الآثار المترتبة عن التقلبات السريعة والغير متوقعة لأسعار البترول في السوق العالمي والى أي مدي يمكنها الصمود.

أ. أهمية الجباية العادية والجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام في الجزائر:

تعتبر الجباية العادية والبترولية مصدران هامان لتمويل الإنفاق العام ولقد سعت الجزائر جاهدة منذ الاستقلال لتتوسع مصادر دخلها خارج قطاع المحروقات محاولة التخلص من التبعية له باعتباره مورد مهدد بالنضوب وذلك بوضع عدة مخططات واستراتيجيات تنموية لتتوسع الاقتصاد والنهوض به، لكن معظمها لم تتجح، لأسباب عديدة. وللوقوف على مدى تغطية كل من الجباية العادية بما فيها مداخيل أملاك الدولة والجباية البترولية لحجم الإنفاق في الجزائر قمنا بإعداد الجدول التالي:

الجدول رقم: (2): تطور الجباية البترولية والمداخيل الأخرى في الجزائر لسنوات 2000-2017

السنة	إيرادات الجباية البترولية	مداخيل الجباية العادية وأملاك الدولة	مجموع الإيرادات	السنة	إيرادات الجباية البترولية	مداخيل الجباية العادية وأملاك الدولة	مجموع الإيرادات
2000	720	471	1191	2009	1729	1450	3179
2001	841	563	1404	2010	1502	1422	2924
2002	917	584	1501	2011	1530	1669	3199
2003	837	638	1475	2012	1520	1950	3470
2004	863	665	1528	2013	1616	2204	3820
2005	899	731	1630	2014	1578	2641	4219
2006	916	768	1684	2015	1723	3230	4953
2007	973	859	1832	2016	1683	3065	4748
2008	1716	1047	2763	2017	2201	3435	5636

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات 2000_2017 - الوحدة: مليار دينار-

الجدول يبين المساهمة الكبيرة للجباية البترولية، من إجمالي الإيرادات العامة للدولة وأي نقص في المداخل البترولية سينجر عنه اختلالات تمس بهيكل الاقتصاد؛ ويصعب معالجتها في المدى المتوسط، ناهيك عن المشاكل الاجتماعية والسياسية التي تظهر تبعا لذلك، خاصة الجانب الاستثماري منه رغم أن الإيرادات العادية (خارج المحروقات) لها وزنها لكنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بحجم النشاط الاقتصادي (خاصة التجاري منه)، ويلاحظ أن معظم الإيرادات هي ضرائب على رقم الأعمال أو على الأجور أو الرسم على القيمة المضافة أو الرسم الجمركية على الواردات، وكلها مرتبطة بالنشاط التجاري الاستيرادي و التجارة الداخلية المرتبطة كذلك بهذا الأخير؛ أما الإيرادات المحصلة من النشاط الصناعي و الزراعي فهي ضئيلة جدا، ماعدا حواصل الجباية على الصناعة البترولية، و على العكس من ذلك فان التحليل العميق لهيكل الصادرات يلاحظ هيمنة صادرات قطاع المحروقات، ولتجنب العواقب الوخيمة لانخفاض إيرادات هذه الأخيرة نتيجة تهاوي أسعار البترول قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الموارد، كمعظم الدول الربية وغيرها، لامتناس الفوائض المالية وتجنب الصدمات البترولية على اقتصاداتها، في المقابل اتجهت إلى الاهتمام بالإيرادات خارج المحروقات التي ارتفعت إلى ثلاث أضعاف قيمتها من سنة 2008 إلى 2017 (1047 إلى 3435) بعدما كانت 859 مليار سنة 2007.

ب. آثار انخفاض أسعار البترول على الموازنة العامة:

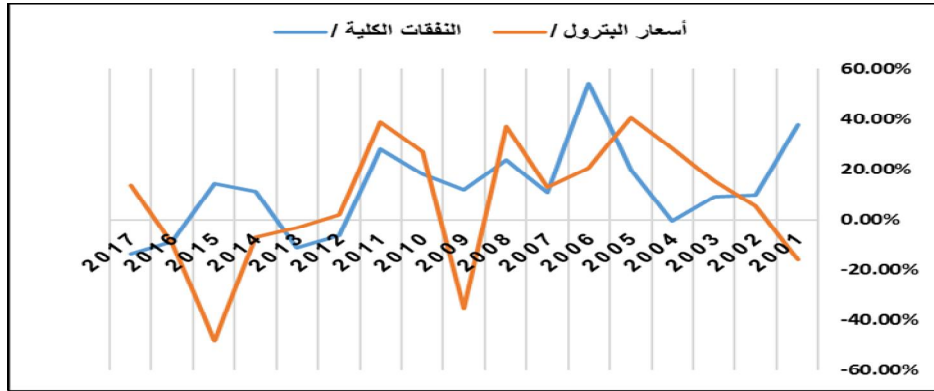
لوقوف على مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة قمنا بإعداد الجدول أدناه

الجدول (3): يمثل تطورات الإنفاق العام في الجزائر الوحدة: مليار دينار

السنة	النفقات الكلية	الإيرادات الكلية	أسعار البترول	السنة	النفقات الكلية	الإيرادات الكلية	أسعار البترول
2000	1169	1191	27,60	2009	5476	3179	61,06
2001	1609	1404	23,12	2010	6469	2924	77,45
2002	1767	1501	24,36	2011	8274	3199	107,46
2003	1930	1475	28,10	2012	7747	3470	109,45
2004	1920	1528	36,05	2013	6881	3820	105,87
2005	2304	1630	50,64	2014	7657	4219	98,21
2006	3556	1684	61,08	2015	8755	4953	50,87
2007	3948	1832	69,08	2016	7985	4748	45,98
2008	4884	2763	94,55	2017	6884	5636	52,23

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات 2000_2017 - الوحدة: مليار دينار -

الشكل رقم 01: الرسم البياني للإتفاق العام وأسعار البترول



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم الجدول رقم 03

من خلال الجدول رقم 3، نلاحظ أن الإتفاق العام في الجزائر قد ارتفع بأكثر من الضعفين من سنة 2000 إلى غاية 2008 من 1169 إلى 4884 مليار دينار وذلك تناسبا والارتفاع المحسوس لأسعار النفط في الأسواق العالمية حيث بلغت 94,55 دولار، ورغم الأزمة العالمية لسنة 2008 وتهايو اسعار النفط إلى 61 دولار، استمر الإتفاق العام بالتزايد إلى غاية سنة 2013، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها الارتفاع المعبر لاحتياطات الصرف الناتج عن ارتفاع أسعار النفط سابقا من جهة ولانتعاشها فيما بعد بشكل كبير بلغت 105,87 دولار مع نهاية سنة 2013.

وقد شهدت سنة 2013 ضعف معدلات نمو الاقتصاد العالمي أدى الى تقلص الطلب العالمي على البترول وزيادة القدرات الإنتاجية لبعض الدول فانخفضت أسعار البترول بشكل سريع ومفاجئ، حيث وصل إلى 30 و 40 دولار، واستمرار الوضع أدى الى التآكل التدريجي لاحتياطات الصرف من مداخل صندوق ضبط الإيرادات الذي يعتبر ممول للاستثمار العمومي والذي لعب دوره في امتصاص الصدمات خاصة أزمة 2008 ثم أزمة 2013 إلى يومنا، وخوفا من عجز الصندوق في الحفاظ على هذه الوتيرة في المدى الطويل اضطرت الحكومة الجزائرية إلى إتباع سياسة ترشيد الإتفاق بانكماش قدره 2000 مليار دينار لكل سنة بين سنوات 2013 إلى 2017 إذا أخذنا سنة 2011 كمرجع ، إضافة إلى الاتجاه نحو إصلاح الميزانية والإصلاح الضريبي وتعويض نقص الموارد البترولية، حيث قفزت إيراداتها من 859 سنة 2007 إلى 3435 مليار دينار سنة 2017 كما ذكرنا سابقا ، هذا كله تم في النفقات المقدره أما الحقيقية فهي أكثر صرامة، قد يكون تقلصها أكبر بكثير.

ت.أثار انخفاض أسعار البترول على السياسة المالية:

- آلية السياسة المالية: تكمن آلية عمل السياسة المالية في التحكم في حجم الإتفاق والضرائب والدين العام بهدف السيطرة على التضخم والانكماش (دراوسي، 2005، ص149) يمكن للحكومة استخدام الأدوات الضريبية والإتفاق لتحقيق العمالة الكاملة، ورفع معدلات نمو الناتج القومي، واستقرار الأسعار والأجور، والعدالة في توزيع الدخل، إذ تستطيع الحكومة تحقيق هذه الأهداف من خلال زيادة أو خفض الإتفاق العام والضرائب وفقا للوضع الاقتصادي السائد.

- الفجوة الإنكماشية: عجز الطلب الكلي عن العرض الكلي، تحدث الفجوة الإنكماشية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل.

- **الفجوة التضخمية:** تحدث الفجوة التضخمية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من ارتفاع الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل فإذا فرضنا أن مستوى الدخل الحالي هو 2500 وحدة نقدية وهو أعلى من مستوى التوظيف الكامل المرغوب فيه وهو 2000 وحدة نقدية، أي أن هناك فجوة تضخمية قدرها 500 وحدة نقدية. وضمن النموذج الكينزي الحديث الذي تنتهجه الجزائر في سياستها المالية وبافتراض مرونة الأسعار، تؤدي السياسات المالية التوسعية إلى ارتفاع الأسعار بسبب زيادة الطلب على النقود، الأمر الذي ينتج عليه توجه السلطات النقدية إلى تخفيض عرض النقود لاحقا بهدف احتواء الآثار التضخمية وسينتج عن السياسة المالية التوسعية ارتفاع معدلات الفائدة والتي ستؤدي بدورها إلى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. أما في حالة السياسة المالية الانكماشية فإن التخفيض في عجز الميزانية العامة سيؤدي إلى تراجع المستوى العام للأسعار بسبب تخفيض الطلب على النقود مما سيؤدي بالسلطات النقدية بالاتجاه نحو تخفيض معدلات الفائدة لاحقا بهدف تحسين ظروف الاستثمار، لكن في ظل التقلبات الحادة التي تشهدها أسعار النفط في السوق الدولية فضلا عن الاتجاه العام لدى الحكومة الوطنية في الاعتماد المباشر على عائدات المحروقات في دفع الاقتصاد الوطني، نتساءل عن ما إذا كانت السياسة المالية والموازنة العامة في الجزائر ستتأثر بتقلبات أسعار النفط الذي يمثل متغيرا خارجيا؟ كما نتساءل عما إذا كانت الحكومة قد اتخذت إجراءات وقائية لاحتماء هذه الآثار المحتملة بالإضافة إلى مدى نجاحها في ذلك وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا.

3. الصناديق السيادية وصندوق ضبط الإيرادات في الجزائر:

أ- نشأة ظاهرة صناديق الثروة السيادية:

تشير الدراسات حول صناديق الثروة السيادية، على أن بداية ظهورها كان عام 1953 حين أنشأت الكويت أول صندوق سيادي في العالم تحت تسمية " الهيئة العامة للاستثمار " لتعرف بعد ذلك ظاهرة الصناديق السيادية والى غاية يومنا هذا انتشارا واسعا في عددها وحجم أصولها ونشاطها الاستثماري، حيث وصل عددها 78 صندوق عام 2019 بحجم أصول إجمالي يفوق 8100 مليار دولار حسب آخر تقديرات معهد صندوق الثروة السيادية.

ب- تعريف صندوق الثروة السيادية:

بالرغم من اختلاف تعريف ظاهرة صناديق الثروة السيادية من لدن المؤسسات المالية والنقدية والمتخصصين في المجال الاقتصادي السياسي، فإن المتفق عليه أنها هيئات ادخارية استثمارية للفوائض المالية المحققة من مختلف المصادر سلعية وغير سلعية، تعود ملكيتها للدولة (الحكومة) تستخدم لتحقيق أهداف اقتصادية متعددة. وقد عرفها معهد صندوق الثروة السيادية بانها " صندوق الثروة السيادية (SWF) هو صندوق أو كيان استثماري مملوك للدولة يتم إنشاؤه عادة من فوائض ميزان المدفوعات، وعمليات العملات الأجنبية الرسمية، وعائدات الخصخصة، ومدفوعات التحويل الحكومية، والفوائض المالية، و/أو الايصالات الناتجة عن الموارد صادرات " (معهد صندوق الثروة السيادية). و عرفها صندوق النقد الدولي بأنها " صناديق الثروة السيادية هي صناديق استثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة. وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية. وتتسم صناديق الثروة السيادية بتنوع هياكلها المنظمة للجوانب القانونية والمؤسسية وممارسات الحوكمة. وهي مجموعة متغايرة الخصائص، فمنها صناديق استقرار المالية العامة وصناديق المدخرات ومؤسسات استثمار الاحتياطيات وصناديق التنمية وصناديق احتياطيات التقاعد غير المقترنة بالتزامات تقاعدية صريحة " (IWG, 2008,P03).

ت- دوافع وأهداف إنشاء صناديق الثروة السيادية:

تتلخص دوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية إلى العوامل والأهداف التالية: (الشرقي، 2015، ص17) الفوائض المالية المحققة من مختلف المصادر سلعى أو غير سلعى من بيع النفط والغاز أو مواد طبيعية أخرى كالنحاس والماس وعائدات الأرض الأخرى.

- الاستقرار: يمكن أن يشكل صندوق الثروة السيادية ستارا واقيا يحمي الاقتصاد المحلي بصورة عامة والميزانية العمومية بصورة خاصة من تقلبات الاقتصاد العالمي.
 - عدالة توزيع الدخل والثروات بين الأجيال: من خلال تعبئة مدخرات صناديق الثروة السيادية واستثمارها، فإنها تساهم في الحفاظ على الثروة وتنميتها لحفظ حقوق الأجيال القادمة في الثروات الناضبة.
 - تكوين أداة مالية تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من التقلبات والأزمات والصدمات التي تصيب الاقتصاديات الدول، وخاصة الدول النامية والناشئة.
 - التحسب لنضوب الموارد الطبيعية: في الاقتصاديات الريعية تعتبر مواردها محدودة وغير متجددة، ولذلك فإن وجود آلية كآلية صناديق الثروة السيادية تعمل من اجل إيجاد أصول أخرى مدرة للدخل باستغلال الموارد الحالية؛
 - التنويع والتنمية: بفضل قدرة صناديق الثروة السيادية على توفير التمويل والسيولة، فإنه يستطيع القيام بدور أداة لتطوير التنويع الاقتصادي وبالتالي النمو الاقتصادي، وقد تحققت التنمية حتى الآن في عدد من الاقتصاديات الناشئة كدول الخليج العربي باعتبارها منتجا مصدرا لسلعة واحدة؛
 - إدارة الأصول: يستطيع صندوق الثروة السيادية في مساعدة الحكومة في إدارة احتياطي الصرف بطريقة فعالة من حيث التكلفة، ويتم الاحتفاظ باحتياطي النقد الأجنبي في العادة للمساعدة في استقرار سعر صرف العملة مقابل العملات الرئيسية الأخرى كالدولار مثلا، وهذا هدف ضروري بدوره لاستقرار أسعار الصادرات والواردات.
- أما دوافع نشأة صندوق الثروة السيادي بالجزائر المسمى " صندوق ضبط الموارد " والذي أنشئ في سنة 2000 في قانون المالية التكميلي لسنة 2000 (المادة 10 قانون رقم 2000-02) وهو احد حسابات الخزينة المخصصة رقم 103-302، فتتمثل في (بوقليح، 2010، ص82-85):

الدوافع الداخلية:

- تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو الاقتصادي: حيث يساهم قطاع المحروقات بنسبة 29.68 % كمعدل متوسط من الناتج المحلي خلال الفترة (1996-2000)، أي وجود ارتباط كبير بينهما.
 - تأثير المحروقات على الموازنة العامة: حيث تشكل الجباية البترولية الموارد الرئيسي للإيرادات العامة للدولة بنسبة 64.12 % كمتوسط خلال الفترة (1996-2000)، مما يعني أن الموازنة العامة تتأثر بأسعار النفط على المستوى العالمي، الذي يحدد مدى استقرار واستمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية العامة في الجزائر.
 - تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات: تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر باعتبار أن صادرات هذا القطاع مثلت نسبة 96.20 % كمتوسط خلال الفترة نفسها (1996-2000)، وعليه فإن أداء قطاع المحروقات يؤثر بشكل مباشر على توازن ميزان المدفوعات في الجزائر.
- اما الدوافع الخارجية فتتمثل فيما يلي:

- تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية: أمام هذه التقلبات، قررت الحكومة استحداث صندوق يعمل كآلية لامتنصاص الفوائض المالية الناتجة عن الصدمات الايجابية والاحتفاظ بها في شكل احتياطات لمواجهة الصدمات السلبية، التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري والناتجة عن أي انهيار قد يمس أسعار النفط مستقبلا.
- رواج فكرة إنشاء صناديق سيادية بين معظم الدول النفطية، إذ تعد تجربة الجزائر الأحدث في هذا المجال.

ث- إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الجزائري

أنشأ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ضمن الحسابات الخاصة للخزينة العمومية التي تتميز بالاستقلالية عن الميزانية العامة ومنه التملص من الرقابة البرلمانية، ويعتبر وزير المالية الأمر بالصرف الرئيسي للصندوق. (بوفليح و لعاطف، 2008، ص2)

ج- مصادر تمويل الصندوق: تتمثل مصادر تمويل الصندوق في فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية (وفقا للمادة 20 من قانون رقم 2000)، و كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية بكيفية فعالة (وفقا للمادة 20 من قانون رقم 2000).

ح- وظائف و استعمالات الصندوق: تتمثل في امتصاص فوائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق توقعات قانون المالية، والحد من المديونية الخارجية وحتى الداخلية إن وجدت، سد العجز في الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية، وكذا تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار (وفقا للمادة 12 من الأمر رقم 04-06)

- جدول رقم (4): تطور وضعية رصيد صندوق ضبط الموارد الوحدة: مليار دينار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
رصيد الصندوق	223.12	232.17	171.5	279.97	320.8	721.6
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
رصيد الصندوق	1842.6	3700	4280	4300	4800	5500
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد الصندوق	1232.22	1032.00	4408.5	2072.5	840	100.9

- المصدر: التقارير السنوية لوزارة المالية (2001-2018)

وللوقوف على مدى تحقيق الأهداف المسطرة لإنشاء صندوق ضبط الموارد قمنا بتتبع قيمة المديونية الخارجية من خلال تقارير بنك الجزائر فتحصلنا على النتائج التالية:

- الجدول (5): تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال فترة 1998-2013 الوحدة: مليار دينار

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الدين الخارجي	30,47	28,31	25,27	22,57	23,35	21,82	16,4	15,5
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدين الخارجي	5,575	5,573	5,687	5,681	4,405	4,4	2,8	0

- المصدر: التقارير السنوية لوزارة المالية (2001-2013)

نلاحظ عند تحليل الجدول التناقص التدريجي للمديونية الخارجية نظرا لتبني الجزائر سياسة للقضاء عليها أو على الأقل التخفيف من حدتها حيث تم سداد ما يقارب 9 مليار دينار بين سنة 1998 و 2003 لمحدودية الإيرادات وحادثة إنشاء

الصندوق رغم الارتفاع المحسوس لأسعار المحروقات، وشهدت الفترة ما بين سنة 2004 و2006 قفزة نوعية فقد تم سداد 5 ثم 10 مليار دينار تواليا، لتتقلص المديونية الى 5 مليار ثم القضاء عليها بشكل كلي مع نهاية العام 2013. مما سبق فإن الهدف المسطر لإنشاء الصندوق قد تحقق، لذا عمدت الحكومة إلى تعديل تدريجي في وظائف الصندوق حيث أصبح وسيلة لتمويل عجز الخزينة بموجب قانون المالية لسنة 2007 وبذلك زاد الاقتطاع من الصندوق لتمويل المشاريع الذي جاء بها برنامج دعم النمو 2010-2014 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2015-2019.

4. آثار الأزمة السعرية على الصندوق:

إن انهيار أسعار النفط في السوق العالمي إلى ما دون السعر المرجعي المعتمد في إعداد الميزانية العامة للدولة في السنوات الأخيرة (2017 إلى يومنا) خاصة في حال استمرار ذلك لي طرح إشكالية مدى قدرة صندوق ضبط الإيرادات على تحمل عبء العجز الموازي في ظل تآكل احتياطي الصرف من سنة إلى أخرى واستكمال المشروعات المسطرة بموجب برنامج دعم النمو وأمام تناقص و انعدام التنوع في مداخيل الصندوق، وللوقوف عند التدابير المتخذة من طرف الدولة للتخفيف من حدة الصدمة نستعرض التقرير التمهيدي لقانون المالية لسنة 2016 حيث جاء فيه ما نصه (التقرير التمهيدي لقانون المالية لسنة 2016):

يعتبر مشروع قانون المالية لسنة 2016، آلية من آليات تنفيذ البرنامج الخماسي 2015-2019، وذلك لاستكمال تجسيد القرارات المتخذة في بداية السداسي الثاني لسنة 2015 وكذا تلك المتخذة في قانون المالية التكميلي لسنة 2015، والمتعلقة بالتدابير الهادفة للتخفيف من الأثر السلبي الناجم عن انخفاض أسعار المحروقات على التوازنات المالية الداخلية والخارجية للدولة.

إن تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانهيار أسعار البترول قد أثر على القدرات المالية للدولة، مما تطلب عند إعداد مشروع الميزانية لسنة 2016، التوفيق بين الطلب المالي الخاص لتنفيذ العمليات المسجلة في إطار برنامج الاستثمار العمومي 2015-2019 وتقلص الموارد المالية، وذلك تحت الضغط الناجم عن مواجهة الطلب المحلي الذي يجب أن يحقق مستويات مقبولة في مجال الاستثمار والاستهلاك.

كما ستساهم التدابير المالية والجبائية المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2016 في تعميق التوجه نحو الاستغلال الأمثل للموارد المالية وترشيد النفقات، وهذا من خلال تحكم أفضل في نفقات التسيير وفرض نجاعة أكبر في نفقات الاستثمار العمومي، بالإضافة إلى وضع إصلاحات من شأنها تقوية الإنتاج الزراعي والصناعي بما يسمح بتنويع النسيج الإنتاجي من السلع والخدمات لتغطية أفضل للطلب المحلي.

إن تحقيق الأهداف المحددة بعنوان السنة المالية 2016، يمر حتما عبر الأخذ بعين الاعتبار تأطير الاقتصاد الكلي والمالي ومسايرة الاقتصاد الوطني للضغط الذي سببه تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية والمحافظة على التوازنات المالية ويتحقق هذا من خلال:

- تعميق التوجه الهادف للاستغلال الأمثل للموارد المالية.
 - تسريع ديناميكية النشاط الاقتصادي، وتعزيز تنويع النسيج الإنتاجي للسلع والخدمات.
 - الاستغلال الأمثل للتنوع الكبير في الإمكانيات المادية والبشرية.
 - ترشيد نفقات التسيير وزيادة نجاعة الاقتصاد العمومي، وتنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات.
- كما يهدف مشروع هذا القانون إلى تعزيز وتحسين الموارد المالية للدولة، مع تجنب زيادة العبء الضريبي على دافعي الضرائب، وكذا تسهيل الإجراءات الإدارية المنظمة لأنشطة المؤسسات.

ويهدف على وجه الخصوص إلى عناصر التأطير الاقتصادي الكلي والمالي للمشروع، والتدابير التشريعية التي تمحورت حول تحيين بعض المعدلات وتحسين مردود الموارد العادية للدولة، وتشجيع ودعم المؤسسة والإنتاج الوطني، وترقية الاستثمار وتسهيله، وتبسيط الإجراءات الإدارية وإعادة تنظيم الإيرادات المتمحورة حول غلق حسابات تخصيص الخاص للخبزينة، وتعديل مدونة نفقات بعض حسابات التخصيص الخاص للخبزينة، حيث سمحت الفرصة إثارة عدة مسائل ذات الصلة عموما بالواقع الاقتصادي والمالي والاجتماعي، و في هذا الصدد فإن ترشيد النفقات و عقلنة صرف المال العام في ظل الظروف المالية التي تعرفها الجزائر والناجمة عن تراجع أسعار المحروقات في السوق الدولية، كان من أهم المحاور التي استوقفت مناقشة المشروع مع مختلف الدائر و القطاعات الوزارية.

III. الطريقة والإجراءات :

لدراسة دور صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر لاحتواء وتخفيف الصدمات البترولية تم تجميع مختلف البيانات الضرورية الموجودة في قوانين المالية ومختلف قواعد البيانات لوزارة المالية خلال الفترة 2000-2017، وتم إجراء عليها مختلف التحليلات لإبراز العلاقة بين تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات ومختلف مؤشرات الموازنة العامة. وهذا من خلال دراسة تطور العجز الموازي في الجزائر لسنوات 2000-2017، وكذا مقارنة نسب تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة للفترة نفسها موازاة مع تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات.

IV. نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة)

يستخدم صندوق ضبط الإيرادات لضبط التوازنات المالية الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني وضبط فوائض مداخيل النفط وتوجيهها في مسار يخدم الاقتصاد الوطني كما يساهم في حفظ حقوق الأجيال المقبلة في الثروة النفطية. أما دوره في معالجة العجز الموازي فيتجلى في تغطيته للعجز الذي تعاني منه الميزانية العامة في سنوات محل الدراسة كما هو مبين في الجدول رقم 6 التالي:

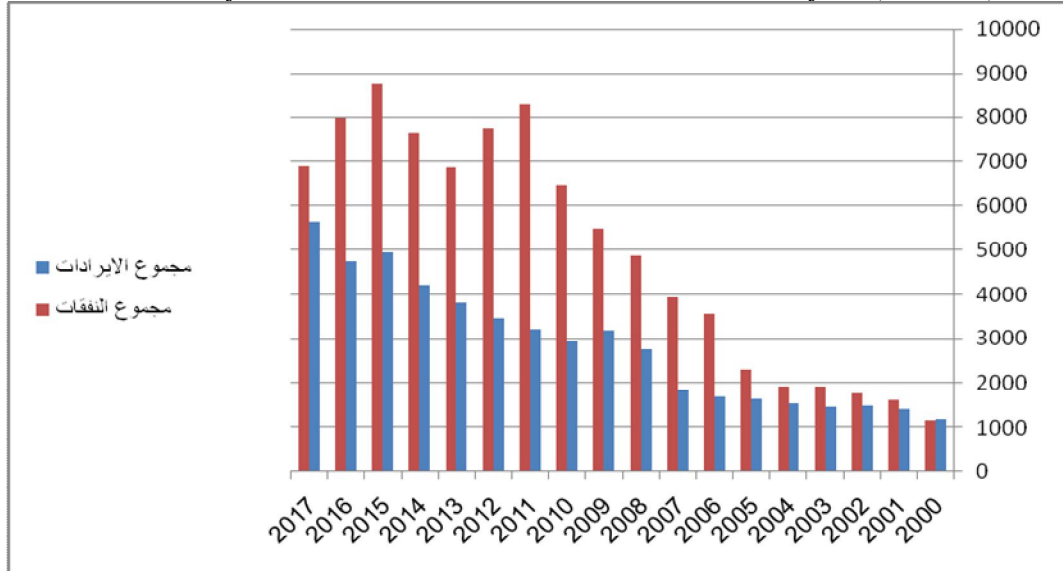
الجدول رقم: (6): تطور العجز الموازي في الجزائر لسنوات 2000-2017

السنة	مجموع الإيرادات	الجباية البترولية	النسبة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات	رصيد الميزانية
2000	1191	720	60,45%	831	338	1169	22
2001	1404	841	59,90%	949	660	1609	-205
2002	1501	917	61,09%	1054	713	1767	-266
2003	1475	837	56,75%	1142	788	1930	-455
2004	1528	863	56,48%	1200	720	1920	-392
2005	1630	899	55,15%	1256	1048	2304	-674
2006	1684	916	54,39%	1440	2116	3556	-1872
2007	1832	973	53,11%	1653	2295	3948	-2116
2008	2763	1716	62,11%	2364	2520	4884	-2121
2009	3179	1927	60,62%	2662	2814	5476	-2297
2010	2924	1502	51,37%	3446	3023	6469	-3545
2011	3199	1530	47,83%	4292	3982	8274	-5075
2012	3470	1520	43,80%	4926	2821	7747	-4277
2013	3820	1616	42,30%	4336	2545	6881	-3061
2014	4219	1578	37,40%	4715	2942	7657	-3438
2015	4953	1723	34,79%	4973	3782	8755	-3802

-3237	7985	3177	4808	%35,45	1683	4748	2016
-1248	6884	2292	4592	%39,05	2201	5636	2017
-38081	88046					49965	المجموع

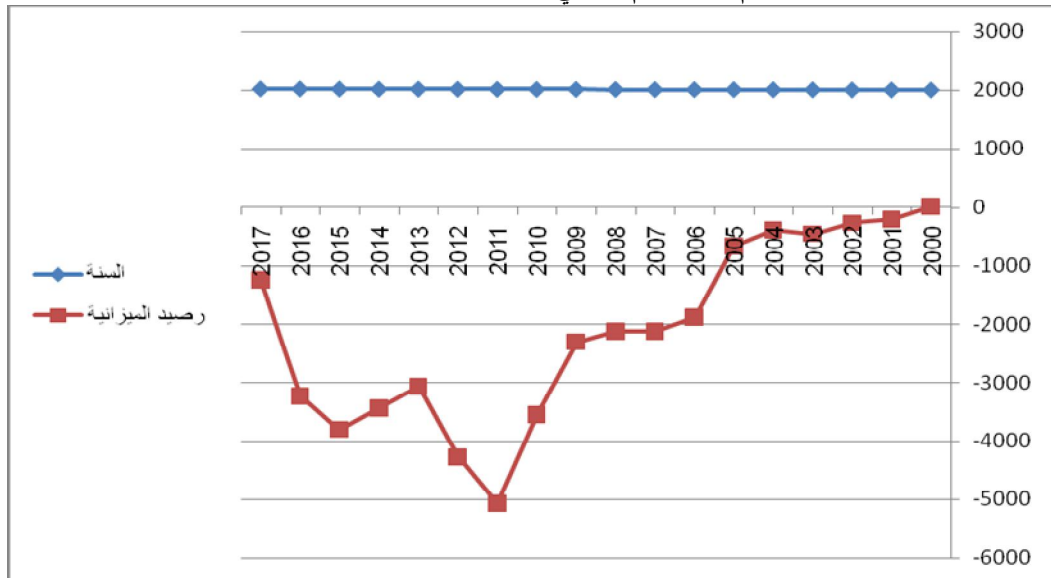
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات 2000_2017- الوحدة: مليار دينار-

الشكل رقم 02: الرسم البياني بواسطة الأعمدة لتطور إيرادات ونفقات الميزانية العامة في الفترة 2000_2017



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات وبيانات الجدول رقم 6

الشكل رقم 03: الرسم البياني لرصيد الميزانية 2000_2017



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات وبيانات الجدول رقم 6

صندوق ضبط الإيرادات الجزائري نموذجا

- من خلال معطيات وبيانات الجدول رقم 6 نلاحظ أن الميزانية العامة للدولة قد سجلت ابتداء من سنة 2000 - وهي السنة الوحيدة التي سجلت فيها الميزانية رصيدا موجبا أما السنوات التي بعدها من سنة 2001 إلى 2017 فقد سجلت عجزا متناميا ومنتاليا طوال الفترة المدروسة.
- كما يظهر الشكل رقم 02 الفجوة العميقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة وخاصة في الفترة الممتدة ما بين سنة 2005 و 2017 ويرجع إلى تذبذب الإيرادات النفطية من جهة وزيادة الإنفاق العام سواء في قسم التسيير والتوسع المالي أو في قسم التجهيز حيث توسعت حجم البرامج والمشاريع المنجزة.
- أما الشكل رقم 03 الذي يظهر تطور رصيد الميزانية في اتجاه السالب من سنة 2000 إلى غاية 2011 ثم تراجع الرصيد السالب إلى غاية 2014 بسبب انتعاش وارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية.
- أما تطور النفقات العامة مقارنة بتطور الإيرادات العامة فلم يكن على نسق واحد إذ ازدادت النفقات العامة بنسب كبيرة أكثر من تطور الإيرادات العامة بأضعاف مضاعفة مثل ما يوضحه الجدول رقم 7 ورقم 8 بالشكل الآتي:

الجدول رقم: (7): نسبة تطور النفقات العامة للفترة 2000_2017 (سنة 2000 سنة الأساس) الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النفقات	1167	1607	1765	1928	1920	2302
النسبة	/	137,70%	151,24%	165,21%	164,52%	197,26%
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النفقات	3554	3946	4882	5474	6467	8272
النسبة	304,54%	338,13%	418,34%	469,07%	554,16%	708,83%
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النفقات	7745	6879	7655	8753	7983	6882
النسبة	663,67%	589,46%	655,96%	750,04%	684,06%	589,72%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد معطيات وبيانات الجدول رقم 6

الجدول رقم: (8): نسبة تطور الإيرادات العامة للفترة 2000_2017 (سنة 2000 سنة الأساس) الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإيرادات	1190	1403	1500	1475	1528	1629
النسبة	/	117,90%	126,05%	123,95%	128,40%	136,89%
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الإيرادات	1683	1831	2763	3178	2923	3198
النسبة	141,43%	153,87%	232,18%	267,06%	245,63%	268,74%
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات	3469	3820	4218	4952	4747	5635
النسبة	291,51%	321,01%	354,45%	416,13%	398,91%	473,53%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد معطيات وبيانات الجدول رقم 6

الجدول رقم: (9): مقارنة نسب تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة للفترة 2000_2017 (سنة الأساس 2000)

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإيرادات	/	117,90%	126,05%	123,95%	128,40%	136,89%
النفقات	/	137,70%	151,24%	165,21%	164,52%	197,26%
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الإيرادات	141,43%	153,87%	232,18%	267,06%	245,63%	268,74%
النفقات	304,54%	338,13%	418,34%	469,07%	554,16%	708,83%
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات	291,51%	321,01%	354,45%	416,13%	398,91%	473,53%
النفقات	663,67%	589,46%	655,96%	750,04%	684,06%	589,72%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد معطيات وبيانات الجدول رقم 7 والجدول رقم 8

- انخفض أسعار النفط له تأثير مزدوج مباشرا وغير مباشر على الميزانية العامة، فهو يؤثر تأثيرا مباشرا على أهم مواردها وهي الجباية البترولية التي تعتمد عليها الميزانية بحوالي 60% وبالتالي فان انخفاض أسعار النفط سيؤثر عليها تأثيرا كبيرا إلى حد الشلل في ظل غياب أي موارد تمويلية أخرى خارج المحروقات أو منافذ للتنويع الاقتصادي، كما يؤثر عليها تأثيرا غير مباشر وذلك بانخفاض موارد صندوق ضبط الإيرادات وتآكل رصيده من سنة إلى أخرى في ظل تهوي أسعار النفط باعتبار أن موارد صندوق ضبط الإيرادات هو البديل الوحيد غير المكلف لتغطية العجز الموازي مثلما نلاحظ في الجدول رقم 9، الذي يبين الفرق بين تطور النفقات والإيرادات في الجزائر.

تحمل صندوق ضبط الإيرادات عبء تغطية العجز الموازي المقدر ب: 38081 مليار دينار والمسجل طيلة سنوات فترة الوراثة، حيث استخدمت موارده في تغطية العجز الموازي في الفترات التي ينخفض فيها سعر برميل النفط وتراجع مداخيل الجباية البترولية.

ومن الانتقادات الموجهة لصندوق ضبط الإيرادات في هذا المجال نذكر: (وفقا للمادة 20 من قانون رقم 2000)

- إن المشاريع التي تقوم بها الدولة تتجسد في نفقات التجهيز التي تدخل في إطار تنفيذ برنامج الحكومة وسياستها، وتُسَير نفقات التجهيز المسجلة في ميزانية الدولة وفق برامج عادية، وبرامج تدخل ضمن حسابات التخصيص وأهمها: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي، وتكون تخصيصات الميزانية لعمليات التجهيز العمومي محل أمر بالتحويل بموجب مقرر وزير المالية من حساب نفقات التجهيز إلى حساب التخصيص الخاص ببرامج التنمية الاقتصادية، قد تم توجيه عدة انتقادات مست كيمييات عمله واستخداماته و تتمثل في:

- إن تركيز مجال عمل الصندوق على المستوى الداخلي (استغلاله في تحقيق تنمية محلية مستدامة) واقتصار عمله الخارجي على سداد المديونية الخارجية يؤدي إلى وجود سيولة مالية معطلة، وبالتالي حرمان الجزائر من عوائد معتبرة يمكن الحصول عليها من استثمارها في الأسواق المالية؛

- اقتصار موارد الصندوق على الإيرادات البترولية يعرض الصندوق لصدمات سلبية خطيرة في حالة انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية لفترات طويلة مما يعني أن صندوق ضبط الموارد في الجزائر غير مستقل عن تقلبات أسعار البترول؛
- إن انفراد وزارة المالية بالإشراف على تسيير موارد الصندوق يعني هيمنة الحكومة على الصندوق ويؤدي ذلك إلى تدني كفاءة استغلال الصندوق بالنظر إلى هيمنة الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية.
- ومن خلال ما سبق كانت نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:
- لقد أمكنت هذه الدراسة البحثية من الوقوف على مجموعة من النتائج المرتبطة باختبار فرضياتها، حيث تم تأكيد بعضها ونفي بعضها الآخر.

فأما الفرضيات المؤكدة فيمكن إيجازها في النقاط التالية :

رغم أن الإيرادات العادية (خارج قطاع المحروقات) مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحجم النشاط الاقتصادي فهي ضئيلة بالنسبة لحواصل الجباية على الصناعة البترولية إلا أنها لا تقل أهمية عنها خاصة بعد انخفاض هذه الأخيرة، وقد لعب صندوق ضبط الموارد دوراً بارزاً في امتصاص الفوائض المالية، وتجنب العواقب الوخيمة لانخفاض إيرادات الجباية غير العادية نتيجة لهبوط أسعار البترول خلال الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 و 2013 والى يومنا هذا، لكن يبقى التآكل السريع لاحتياطي صرف الصندوق أمر يدعو للقلق وأخذ مزيد من الحيطة والحذر وهذا ما تؤكد عليه التقارير السنوية لوزارة المالية وبنك الجزائر والمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي.

وأما الفرضيات غير المؤكدة فهي تتجلى في العناصر التالية:

يتأثر الإنفاق العام في الجزائر بمجموعة من العوامل خاصة وأنها بلد فتي تعددت أوجه الإنفاق بتعدد وتزايد حاجيات المجتمع، لكن يبقى الأمر دائماً مرهوناً بالمقدرة المالية للدولة وأمام واقع تقلص الإيرادات الجباية في ظل تقلبات أسعار النفط التجأت الدولة إلى البحث عن مصادر لتعويض ذلك والمتمثلة أساساً في تنويع وتحسين التشريع الجبائي لذا لم تظهر بشكل مباشر نتائج انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الوطني عموماً وعلى الإنفاق العام خصوصاً، رغم أن شبح التصدع و الاختلال الهيكلي و الغموض بشأن المستقبل يبقى يخيم على المشهد الاقتصادي هذا ما تؤكد تقارير بنك الجزائر عن الوضعية المالية العامة للجزائر خاصة في حال استمرار الأزمة لفترة طويلة.

V. الخلاصة:

- لقد أمكنت هذه الدراسة البحثية من التوصل إلى مجموعة هامة من النتائج التي يمكن إيجازها في النقاط التالية :
- كنتيجة نقول رغم تحقيق الصندوق لمعظم الأهداف التي أنشأ من أجلها ولعبه الدور المهم في امتصاص الصدمات النفطية إلا أنه يبقى عاجز في المدى الطويل عن هذا الدور؛ وهذا ما أدركته الحكومة الجزائرية من أخذ الاحتياطات اللازمة لإنعاش المداخل خارج المحروقات ويتجلى ذلك من خلال التدابير المالية والضريبية المتخذة في هذا الشأن.
- إن الشعارات التي تتضمن بأن الاقتصاد الجزائري بات مستقراً وقوياً أكثر بالمقارنة بكل الفترات السابقة، وأن تقلبات أسعار النفط لا تؤثر على المقدرة المالية للدولة، والتغني بموارد صندوق ضبط الإيرادات، هي مجرد شعارات جوفاء، فالوقائع والكثير من المؤشرات أثبتت أن الخطر يعتبر سمة أساسية التصقت بالبيئة الاقتصادية الجزائرية عند انخفاض أسعار البترول.

- إن أهم صور التهديد المستقبلي للدول المنتجة والمصدرة تتجلى في نتائج تطوير المصادر الطاقوية البديلة كنتيجة حتمية للتطور التكنولوجي الذي سيمكن الاقتصاديات الكبرى من التقليل من طلبها على بترول هذه الدول - خاصة العربية - وذلك في ظل تصاعد الأصوات المنادية بمعالجة الأزمات السياسية والعسكرية عن طريقه، وهو ما سيحرم الدول أحادية التصدير، ومن بينها الجزائر، من موارد مالية هامة بالنظر إلى ضعف هيكل صادراتها .
- تعويض العجز الموازي عن طريق اللجوء إلى الجباية العادية.
- إتباع سياسة مالية انكماشية في حالة انخفاض أسعار النفط وهذا ما نلمسه من خلال كبح الاستيراد وتقليص النفقات الكمالية وإلغاء المشروعات الاستثمارية الكبرى.
- توصيات واقتراحات الدراسة :**

- تلخص لنا النقاط التالية مجموعة من التوصيات الاقتراحات التي تمكن من تجاوز المخاطر والتهديدات الناتجة عن المساوئ التي تتمخض عن تقلبات أسعار النفط في ظل نقص التحصيل الجبائي للموارد العادية:
- على صناع القرار في الجزائر إعادة النظر في السياسات الضريبية وانتهاج التنوع في الجباية من خلال التوجه إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى والتي ترتبط بالخدمات ومنها السياحة، فالجزائر بلد غني بثرواته السياحية بالمقارنة مع دول الجوار مما سيسهم في تعزيز إيرادات الدولة من العملة الصعبة وإيقاف نزيف الثروات الطبيعية ومنها البترول .
- يبقى صندوق ضبط الإيرادات حل ظرفي عاجز في حال استمرار انخفاض البترول لذا يجب استغلال موارده في الاستثمارات المنتجة للمداخيل.
- اعتماد إرادة سياسية قوية وحقيقية للنهوض بالاقتصاد الوطني للخروج من بؤرة التبعية لقطاع المحروقات.
- إن إتباع سياسة انكماشية سيؤثر بشكل مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في البطالة والتشغيل، التضخم، الناتج الوطني، الاستثمار الخ.

VI. الهوامش والإحالات:

- 1- IWG, I. (2008). Sovereign Wealth Funds Generally Accepted Principles And Practices "Santiago Principles.
- 2- التقرير التمهيدي لقانون المالية لسنة 2016 .
- 3- العمري علي. (2008). دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر .
- 4- المادة 10، قانون رقم 02-2000 المؤرخ في 2724 ربيع الأول عام 1421 يونيو سنة 2000،. يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000. المنشور بالجريدة الرسمية رقم 37 المؤرخة في 25 ربيع الأول عام 1421 هـ الموافق 28 يونيو 2000 م.
- 5- المؤرخ في 2000_07_27 وفقا للمادة 20 من قانون رقم 2000. المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية.
- 6- المؤرخ في 2006-06-05 وفقا للمادة 12 من الأمر رقم 06-04. المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47 المؤرخة في: 19-06-2006.

- 7- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوبك. (2007).
- 8- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوبك. (2008).
- 9- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوبك. (2009).
- 10- راشد بن حمد الشرقي. (2015). صناديق الثروة السيادية في سياق العولمة الاقتصادية ثلاثة نماذج امارتية. بيروت لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- 11- سياسة واقتصاد. (2017).
- 12- ضياء مجيد الموسوي. (2005). ثورة أسعار النفط 2004. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 13- مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. (بلا تاريخ). الأزمة المالية العالمية مفهومها، أسبابها، وانعكاساتها على البلدان العربية.
- 14- مسعود دراوسي. (2005). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 - 2004. أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر .
- 15- معهد صندوق الثروة السيادية. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من [/https://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund](https://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund)
- 16- نبيل بوفليح. (2010). فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية .
- 17- نبيل بوفليح، و عبد القادر لعاطف. (2008). صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر. مداخلة منشورة، جامعة فرحات عباس .